الجهوية المتقدمة بالمغرب: شروط النجاح، رهانات الحكامة، وآفاق التنمية الترابية المستدامة

Advanced Regionalization in Morocco: Conditions for Success, Governance Challenges, and Prospects for Sustainable Territorial Development

الدكتور رضوان أزهري

Dr. Redouane AZAHRI

redouane.azahri.doc@uhp.ac.ma

الدكتور النعمة منو

Dr. Ennaama MENOU

menounaama@gmail.com

الملخص

تركز هذه الدراسة على ورش الجهوية المتقدمة بالمغرب، انطلاقًا من الإطار الدستوري والقانوني، وآليات الحكامة الترابية، واللاتمركز الإداري، ونقل الاختصاصات، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. تظهر النتائج أن نجاح الجهوية المتقدمة مرتبط بقدرة الجهات على ممارسة صلاحياتها بفعالية من خلال التخطيط الاستراتيجي، والتمويل المتنوع، والشراكات مع القطاع الخاص والجامعات، وإدماج المجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي. كما تبرز أهمية تعزيز العدالة المجالية، والتخطيط المالي والرقابة، واستخدام التكنولوجيا الرقمية وأدوات التمويل المبتكرة، لضمان مرونة واستدامة التنمية. توفر هذه التجربة المغربية دروسًا قيمة لبلدان الجنوب في تحويل الإصلاحات الجهوية إلى آليات لتعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية :الجهوية المتقدمة، الحكامة الترابية، التنمية المستدامة.

Abstract

This study examines Morocco's advanced regionalization, based on constitutional and legal frameworks, territorial governance, administrative decentralization, and the devolution of powers, with a focus on its role in sustainable socio-economic development. Findings indicate that the success of advanced regionalization depends on the capacity of regional authorities to exercise their powers effectively through strategic planning, diversified financing, partnerships with the private sector and universities, and the integration of civil society and the social economy. The study also highlights the importance of promoting spatial justice, financial planning and accountability, and leveraging

digital technologies and innovative financing tools to ensure flexibility and sustainability. Morocco's experience offers valuable lessons for developing countries seeking to translate regional reforms into mechanisms that enhance competitiveness and achieve sustainable development.

Keywords: advanced regionalization, territorial governance, sustainable development.

1. تقديم عام

أضحى ورش الجهوية المتقدمة أحد أعمدة الإصلاح المؤسسي والديمقراطي بالمغرب، باعتباره خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى إعادة تنظيم الدولة على أسس ترابية حديثة، قوامها اللامركزية، واللاتمركز الإداري، والحكامة الجيدة، والتنمية المستدامة. وقد كرس دستور 2011 هذا التوجه، حين نصّ صراحة على اعتماد تنظيم ترابي لا مركزي يقوم على الجهوية المتقدمة، بما يجعل من الجهة فاعلًا رئيسيًا في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية الترابية.

غير أن الانتقال من الإطار الدستوري والقانوني إلى الممارسة الفعلية يطرح إشكالات متعددة، تتعلق بقدرات الفاعلين، وبحدود نقل الاختصاصات، وبمدى اندماج السياسات العمومية، وبإكراهات التمويل والموارد البشرية، فضلًا عن رهانات العدالة المجالية والتنمية الاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية. وهو ما يطرح تساؤلًا مركزيًا حول شروط نجاح الجهوية المتقدمة، ومدى قدرتها على الإسهام الفعلي في تحقيق التنمية الترابية المستدامة.

يندرج هذا البحث ضمن هذا الإطار، ساعيًا إلى تحليل مرتكزات الجهوية المتقدمة بالمغرب، واستجلاء شروط نجاحها، وتقييم أدوارها في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في أفق اقتراح مقاربات عملية لتعزيز نجاعتها.

تنطلق الدراسة من الإشكالية المحورية التالية:

إلى أي حد تشكل الجهوية المتقدمة إطارًا فعالًا لإعادة تنظيم السياسات العمومية الترابية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بالمغرب؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الآتية:

- ما الشروط المؤسساتية والقانونية لنجاح تنزيل الجهوية المتقدمة؟
- كيف يمكن ضمان نقل فعلي ومتدرج للاختصاصات وفق قدرات الجهات؟
- ما دور الجهوية في تقليص الفوارق المجالية وتعزيز العدالة الاجتماعية؟
- كيف يمكن تعبئة الموارد المالية والطبيعية في أفق تنمية ترابية مستدامة؟
- ما مكانة التقييم والتواصل في ترسيخ حكامة جهوية فعالة؟

تنبع أهمية هذا البحث من عدة محاور رئيسية، أولها الراهنية الكبيرة لموضوع الجهوية المتقدمة في سياق الإصلاحات الكبرى التي تعرفها الدولة المغربية، والتي تجعل من دراسة هذا الورش أمراً ملحاً لفهم ديناميات التنمية الترابية. ثانياً، تأتي الحاجة إلى تقييم علمي وموضوعي لمسار تنزيل الجهوية المتقدمة، بما يتيح تحديد مكامن القوة والضعف في تطبيق هذه السياسات. ثالثاً، يسهم البحث في إثراء النقاش الأكاديمي حول الحكامة الترابية، من خلال تقديم تحليلات نظرية وتجريبية حول تفعيل اللامركزية وتوزيع الصلاحيات بين مختلف الفاعلين. وأخيراً، تتجلى أهمية البحث في قابليته للاستثمار من طرف صناع القرار والجهات الترابية، إذ يوفر مؤشرات واستنتاجات يمكن أن توجه السياسات العمومية وتعزز كفاءة التدبير المحلي.

2. الإطار المفاهيمي،القانوني والمؤسساتي

- **مفهوم الجهوية المتقدمة**

تشير الجهوية المتقدمة إلى نمط متطور من اللامركزية الترابية، تُمنح فيه الجهة صلاحيات موسعة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار وحدة الدولة وتكامل السياسات العمومية. وهي ليست مجرد تقسيم إداري، بل مشروع سياسي وتنموي يروم إعادة توزيع السلطة والموارد. (OECD ,2019)

- **الحكامة الترابية**

تعني الحكامة الترابية مجموع الآليات والمؤسسات التي تضمن التدبير الفعال والمنسجم للشأن العام الترابي، على أساس الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وربط المسؤولية بالمحاسبة(Banque mondiale , 2018) .

- **التنمية الترابية المستدامة**

يقصد بها مقاربة تنموية تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنطلق من خصوصيات المجال الترابي، مع ضمان الإنصاف بين المجالات والأجيال (PNUD, 2020) .

يقوم ورش الجهوية المتقدمة بالمغرب على ترسانة قانونية ومؤسساتية تؤطر تنزيل هذا الإصلاح. في المقدمة، يستند المشروع إلى دستور المملكة لسنة 2011، ولا سيما الفصل الأول والفصول من 135 إلى 146، التي تؤسس لمبادئ الجهوية واللامركزية والتدبير الديمقراطي للمجالات الترابية. كما يرتكز على القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، وخصوصاً القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الذي يحدد الهياكل والصلاحيات والآليات التنظيمية لتفعيل الجهوية. ويكمل هذا الإطار ميثاق اللاتمركز الإداري، الذي يرسخ التوزيع الوظيفي والتمويلي بين الدولة والجهات. كما يستند إلى توصيات اللجنة الاستشارية للجهوية الصادرة عام 2011، بالإضافة إلى التحاليل والتقارير الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تقدم قراءة شاملة للآفاق التنموية والتحديات الهيكلية المرتبطة بتفعيل الجهوية المتقدمة.

المنهجية المعتمدة

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي تركيبي، يقوم على عدة محاور متكاملة، أولها تحليل النصوص الدستورية والقانونية ذات الصلة بالجهوية المتقدمة، لفهم الإطار القانوني والمؤسساتي الذي ينظم هذا الورش الإصلاحي. ثانياً، يشمل المنهج استقراء التقارير الوطنية والدولية، بما يتيح رصد التجارب السابقة وتقييم واقع التطبيق الفعلي للسياسات العمومية. ثالثاً، يتم اللجوء إلى المقارنة المرجعية مع بعض التجارب الدولية المماثلة، لاستخلاص الدروس المستفادة وتحديد الممارسات الفضلى الممكن تبنيها في السياق المغربي. وأخيراً، تهدف الدراسة إلى استخلاص خلاصات تركيبية وتقديم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين تفعيل الجهوية المتقدمة. وتشكل هذه المرحلة التمهيدية مدخلاً نظرياً ومنهجياً لتحليل الورش، بما يمكّن الباحث في المراحل اللاحقة من تفكيك شروط نجاحه واستجلاء أدواره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

3. شروط نجاح الجهوية المتقدمة: الحكامة، اللاتمركز، ونقل الاختصاصات

لا يمكن للجهوية المتقدمة أن تتحول إلى رافعة فعلية للتنمية الترابية دون توفر شروط مؤسساتية ووظيفية واضحة، في مقدمتها الحكامة الجيدة، والتفعيل المتكامل للامتركز الإداري، والنقل الفعلي والمتدرج للاختصاصات. فنجاح هذا الورش لا يرتبط فقط بوجود نصوص قانونية متقدمة، بل بمدى قدرة الفاعلين على تحويلها إلى ممارسات إدارية وتنموية ناجعة. وعليه، تسعى هذه المرحلة إلى تحليل هذه الشروط الثلاثة باعتبارها ركائز أساسية في تنزيل الجهوية المتقدمة بالمغرب.

أولًا: الحكامة الترابية كشرط بنيوي لنجاح الجهوية

تُعرَّف الحكامة الترابية على أنها نسق متكامل من الآليات والمؤسسات التي تهدف إلى تدبير الشأن العام على المستوى الترابي بشكل فعال وشفاف وتشاركي، وخاضع للمساءلة، متجاوزة البعد الإداري التقني لتشمل الأبعاد السياسية والمؤسساتية والاجتماعية، بما يتيح تنسيق تدخلات الفاعلين العموميين والخواص داخل المجال الترابي الواحد (World Bank, 2018). وفي سياق الجهوية المتقدمة، تكتسب الحكامة الترابية طابعًا استراتيجيًا، إذ تشكل الإطار الذي يضمن انسجام السياسات العمومية، وترشيد استعمال الموارد، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الجهوية. ويرتبط بذلك مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، الذي رسّخه دستور 2011 كأحد مرتكزات النظام الدستوري المغربي، ويُترجم مباشرة في تدبير الشأن الجهوي، حيث يفترض تمكين الجهات من صلاحيات موسعة مع إخضاعها لآليات تقييم صارمة على مستوى التدبير المالي وتحقيق النتائج التنموية. ويبرز في هذا السياق دور المراقبة البعدية والتقييم المبني على النتائج، عوض الاقتصار على المراقبة القبلية التي تحد من المبادرة والابتكار، ويؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الانتقال نحو منطق التدبير بالنتائج يشكل شرطًا حاسمًا لترسيخ الحكامة الجهوية (CESE, 2016). إضافة إلى ذلك، لا تكتمل الحكامة الترابية دون إشراك فعلي للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية الجهوية، إذ أقر الدستور آليات متعددة للديمقراطية التشاركية، من قبيل الهيئات الاستشارية، والعرائض، والملتمسات، غير أن تفعيلها العملي يظل متفاوتًا بين الجهات. وتُعد مأسسة الحوار الترابي ووضع ميثاق جهوي للديمقراطية التشاركية من الآليات الكفيلة بتعزيز شفافية القرار العمومي، والحد من التوترات الاجتماعية، وتحسين جودة السياسات الجهوية (OECD, 2019).

ثانيًا: اللاتمركز الإداري كدعامة للجهوية المتقدمة

يشكل اللاتمركز الإداري الوجه المكمل للامركزية الترابية، إذ لا يمكن للجهات ممارسة اختصاصاتها بفعالية في ظل إدارة مركزية مفرطة، حيث يهدف اللاتمركز إلى نقل السلطة التنفيذية داخل الإدارات المركزية إلى مصالحها الخارجية، بما يسمح بتقريب القرار من المجال الترابي وتسريع تنفيذ السياسات العمومية (اللجنة الاستشارية للجهوية، 2011). ويُعد ميثاق اللاتمركز الإداري إطارًا مرجعيًا لتنظيم العلاقة بين الإدارة المركزية ومصالحها اللاممركزة، ويهدف إلى إرساء إدارة ترابية تتمتع بسلطات تقريرية حقيقية، غير أن فعالية هذا الميثاق مرتبطة بمدى التزام القطاعات الوزارية بتفعيله، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنجاحه، إذ تشير التقارير الرسمية إلى أن استمرار التردد في نقل السلطات التقريرية إلى المستوى الجهوي يحد من نجاعة السياسات العمومية، ويؤدي إلى ازدواجية التدخلات وتضاربها (CESE، 2018). وفي هذا السياق، تلعب الإدارة الجهوية اللاممركزة دورًا محوريًا في تنسيق

تدخلات الدولة على المستوى الترابي، حيث يُنتظر من الولاة الاضطلاع بدور تنسيقي واستراتيجي يضمن انسجام السياسات القطاعية مع أولويات الجهة، دون المساس باستقلالية المجالس الجهوية في ممارسة اختصاصاتها، ويتطلب ذلك إرساء هياكل إدارية جهوية منظمة في أقطاب وظيفية، بما يسمح بترشيد الموارد وتحسين جودة الخدمات العمومية.

ثالثًا: نقل الاختصاصات كمدخل لتعزيز فعالية الجهة

يشكل نقل الاختصاصات أحد أكثر رهانات الجهوية المتقدمة تعقيدًا، نظرًا لتباين قدرات الجهات من حيث الموارد البشرية والمالية والتقنية، ومن ثم يبرز منطق التدرج والتمايز كخيار استراتيجي يسمح بنقل الاختصاصات وفق قدرات كل جهة، مع اعتماد آليات تعاقدية واضحة بين الدولة والجهات .(OECD, 2020) وفي هذا الإطار، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اعتماد شبكة موضوعية لتقييم قدرات الجهات، تستند إلى مؤشرات الحكامة والتدبير المالي والنجاعة الإدارية، ما يمكّن من تصنيف الجهات وتحديد الاختصاصات التي يمكن نقلها إليها، في إطار تعاقد مصحوب بآليات للتتبع والتقييم .(CESE, 2019)وينصح بالبدء بنقل الاختصاصات ذات الأولوية المرتبطة مباشرة بتحسين ظروف عيش المواطنين، مثل النقل الجهوي، والتكوين المهني، والتنمية الاقتصادية المحلية، وحماية البيئة، باعتبار أن هذه المجالات تتميز بقربها من الحاجيات الترابية وبقدرة الجهة على تدبيرها بفعالية أكبر مقارنة بالمستوى المركزي. كما لا يكتمل نقل الاختصاصات دون استكمال الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر لعمل الجهات، سواء على مستوى النصوص التطبيقية أو تحديد المسؤوليات، إذ يؤدي التأخر في إصدار هذه النصوص إلى خلق فراغ قانوني يعيق المبادرة الجهوية ويضعف فعالية التدبير. ويستنتج من ذلك أن نجاح الجهوية المتقدمة رهين بتكامل ثلاثي بين الحكامة الترابية، واللاتمركز الإداري، والنقل الفعلي للاختصاصات، حيث إن غياب أي من هذه الأبعاد قد يفرغ الإصلاح من مضمونه ويحد من قدرته على تحقيق التنمية الترابية المنشودة، وتشكل هذه الخلاصات أرضية تحليلية للانتقال، في المرحلة الموالية، إلى دراسة دور الجهوية في النهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

4. الجهوية المتقدمة والتنمية الاقتصادية المستدامة: الاستثمار، التنافسية، والاقتصاد الاجتماعي

تُعد التنمية الاقتصادية المستدامة أحد الأهداف المركزية للجهوية المتقدمة، إذ يُفترض أن تشكل الجهة فضاءً ملائمًا لتثمين المؤهلات الترابية، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص الشغل، وتقليص الفوارق المجالية. ويقوم هذا الرهان على تحويل الجهة من مجرد مستوى إداري إلى فاعل اقتصادي حقيقي، قادر على بلورة استراتيجيات تنموية مندمجة، تستجيب لخصوصيات المجال الترابي، وتنسجم في الآن ذاته مع التوجهات الوطنية الكبرى.

أولًا: الجهة كفاعل اقتصادي ترابي

يمثل الانتقال من منطق التدبير الإداري إلى منطق القيادة التنموية أحد التحولات الجوهرية التي تفرضها الجهوية المتقدمة، حيث لم تعد الجهة مطالبة فقط بتدبير اختصاصات تقنية، بل أصبحت ملزمة بلعب دور استراتيجي في توجيه التنمية الاقتصادية عبر تحديد الأولويات، واستقطاب الاستثمارات، وتنسيق تدخلات الفاعلين العموميين والخواص. ويؤكد تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الجهات التي تضطلع بأدوار قيادية في التنمية الترابية تحقق نتائج أفضل على مستوى النمو وخلق فرص

الشغل، شريطة توفرها على أدوات التخطيط والتمويل والحوكمة المناسبة (OCDE, 2019). كما تعتمد التنمية الاقتصادية الجهوية على التثمين الأمثل للمؤهلات الترابية المادية وغير المادية، مثل الموارد الطبيعية، والرأسمال البشري، والموقع الجغرافي، والتراث الثقافي، ما يستلزم مقاربة تشخيصية دقيقة لتحديد المزايا التنافسية لكل جهة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر قدرة على خلق القيمة المضافة. وفي هذا الإطار، يبرز دور برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب كأدوات استراتيجية لترجمة الرؤية الاقتصادية للجهة إلى مشاريع ملموسة، تعزز التنمية المتوازنة والمستدامة على المستوى الترابي.

ثانيًا: الاستثمار الخاص كرافعة للنمو الجهوي

يُعد تحسين مناخ الأعمال على المستوى الجهوي شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمارات الخاصة، سواء الوطنية أو الأجنبية، ويتطلب ذلك تبسيط المساطر الإدارية، وتوفير الوعاء العقاري، وضمان الأمن القانوني، وتعزيز الشفافية. وتتحمل الجهات، بالتعاون مع الدولة، مسؤولية مركزية في هذا المجال من خلال إرساء بيئة ترابية محفزة للاستثمار، إذ أظهرت تقارير البنك الدولي أن جودة الحكامة المحلية تؤثر مباشرة على قرارات المستثمرين، لا سيما في الاقتصادات الصاعدة (Banque mondiale, 2020). وفي سياق تعزيز الاستثمار الجهوي، تُعد المراكز الجهوية للاستثمار أداة محورية لتنزيل السياسات الترابية في هذا المجال، غير أن محدودية أدوارها السابقة استدعت إطلاق ورش إصلاحها، بهدف تحويلها إلى مؤسسات عمومية جهوية تتمتع بصلاحيات موسعة ووسائل عمل كافية. ويُنتظر من هذه المراكز أن تضطلع بمهام اليقظة الاقتصادية، والتسويق الترابي، ومواكبة المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، في مراحل ما بعد الإنشاء، بما يعزز استدامة النسيج الاقتصادي الجهوي ويقوي قدرة الجهات على دفع التنمية المحلية بشكل مستدام..

ثالثًا: التنافسية الجهوية والذكاء الاقتصادي

لم تعد التنافسية مقتصرة على المستوى الوطني، بل أضحت الجهات فاعلاً أساسياً في سباق جذب الاستثمارات والكفاءات، مما يقتضي تعزيز التنافسية الجهوية عبر تطوير بنى تحتية ملائمة، وتحسين جودة الخدمات العمومية، ودعم الابتكار والبحث العلمي. وتشير التجارب الدولية إلى أن الجهات التي تعتمد استراتيجيات واضحة للتميز الاقتصادي، المبنية على هوية ترابية قوية، تحقق تموضعًا أفضل داخل سلاسل القيمة الوطنية والدولية .(Porter, 2018) وفي هذا السياق، يبرز دور نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي الجهوي، التي تشير إلى قدرة الجهة على جمع وتحليل واستثمار المعلومات الاقتصادية والاستراتيجية بما يدعم اتخاذ القرار ويعزز التنافسية. ويستلزم ذلك إرساء منظومات جهوية للمعلومة الإحصائية، وربطها بمراكز البحث والجامعات، فضلاً عن تعزيز القدرات التحليلية للإدارة الجهوية، لضمان استثمار المعرفة بشكل فعّال في صياغة السياسات الاقتصادية المحلية.

رابعًا: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كرافعة للإدماج الاقتصادي

يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أحد المداخل الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية دامجة، لا سيما في المجالات القروية والفئات الهشة، حيث تتيح الجهوية المتقدمة إدماج هذا القطاع في الاستراتيجيات التنموية للجهات باعتباره مكملًا للاقتصاد السوقي ومصدرًا مهمًا لخلق فرص الشغل المحلية. ويتطلب النهوض بالاقتصاد الاجتماعي دعم المبادرات المحلية

والمقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال تسهيل الولوج إلى التمويل، وتبسيط المساطر الإدارية، وتوسيع أسواق الترويج، واعتماد آليات تفضيلية في الصفقات العمومية، مع اعتبار الجهات الفاعل الأنسب لتبلور هذه السياسات نظرًا لقربها من الحاجيات المحلية. كما يكتسي الاقتصاد الاجتماعي أهمية خاصة في العالم القروي، حيث يسهم في تثمين الموارد المحلية، والحد من الهجرة القروية، وتحسين الدخل، ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن دعم المبادرات الاقتصادية المحلية يشكل أحد أنجع السبل لتحقيق تنمية قروية مستدامة.(PNUD, 2020)

خامسًا: الشراكات كآلية لتسريع التنمية الجهوية

تشكل الشراكة بين الدولة والجهات إطارًا مؤسساتيًا لتقاسم الأدوار والمسؤوليات في مجال التنمية الاقتصادية، حيث يُعد التعاقد بين الطرفين آلية فعالة لضمان انسجام السياسات، وتعبئة الموارد، وتسريع إنجاز المشاريع المهيكلة. وإلى جانب ذلك، يُعتبر إشراك القطاع الخاص والجامعات شرطًا أساسيًا لنجاح الاستراتيجيات الجهوية، سواء في مجال الابتكار أو في تطوير الرأسمال البشري، إذ تسهم هذه الشراكات في ربط البحث العلمي بحاجيات الاقتصاد الجهوي وتعزيز اقتصاد المعرفة. وتوفر الجهوية المتقدمة إطارًا واعدًا لإعادة هيكلة النموذج التنموي على أسس ترابية مستدامة، غير أن تفعيل هذا الدور الاقتصادي للجهة يظل رهينًا بقدرتها على بناء رؤية استراتيجية واضحة، وتحسين مناخ الأعمال، وتعبئة الشراكات، ودمج الاقتصاد الاجتماعي ضمن السياسات التنموية، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والدامجة على المستوى الجهوي.

5. الجهوية، العدالة المجالية، والتنمية الاجتماعية والنوع الاجتماعي

لا تقتصر أهمية الجهوية المتقدمة على الأبعاد الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضًا البعد الاجتماعي والعدالة المجالية. فالجهة ليست مجرد فضاء إداري أو اقتصادي، بل هي فضاء للتنمية الشاملة التي تضمن تقليص الفوارق المجالية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتحقيق الإنصاف بين الجنسين. ويُعد إدماج النوع الاجتماعي ضمن السياسات الجهوية أحد أبرز مقاييس النجاعة التنموية، لما له من أثر مباشر على تحسين جودة الحياة وزيادة مشاركة المرأة في التنمية المحلية.

أولًا: العدالة المجالية والحد من الفوارق

تشير العدالة المجالية إلى تحقيق توزيع عادل ومتوازن للموارد والخدمات بين مختلف مناطق الجهة، بما يتيح لجميع المواطنين فرصًا متكافئة للتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد الفوارق الترابية إحدى أبرز التحديات التي تواجه الجهوية المتقدمة، لا سيما بين الوسط الحضري والمناطق الريفية أو النائية (CESE, 2018). ويمكن للجهات، من خلال تخطيط استراتيجي للموارد والبرامج التنموية، الحد من هذه الفوارق المجالية عبر توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر هشاشة، وتعزيز البنية التحتية الأساسية في مجالات النقل والتعليم والصحة، ودعم الأنشطة الاقتصادية المحلية، وتحسين ولوج السكان للخدمات الاجتماعية والثقافية. ولضمان متابعة فعالية هذه السياسات، تستعين الجهات بمؤشرات كمية ونوعية لقياس مستوى العدالة المجالية، تشمل معدل الفقر والبطالة حسب الإقليم، ونسبة التغطية بالخدمات العمومية، ومستوى التعليم والصحة، إضافة إلى مؤشرات التنمية البشرية المحلية، ما يمكّن من تقييم النتائج واتخاذ القرارات التصحيحية لتعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة على المستوى الجهوي.

ثانيًا: التنمية الاجتماعية على المستوى الجهوي

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها مجموعة السياسات والمبادرات الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة، وتقوية التضامن، وتوفير الخدمات الأساسية، وضمان الحقوق الاجتماعية، وتشكل ركنًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز القدرة على المشاركة الفعلية في الحياة الاقتصادية والسياسية (UNDP, 2020). وتلعب الجهات دورًا محوريًا في هذا المجال، حيث تقوم بتنسيق التدخلات الاجتماعية بين الدولة والجماعات الترابية، ووضع برامج للحد من الهشاشة والفقر، ودعم الفئات الأكثر ضعفًا، بما فيها النساء والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ويؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن تركيز السياسات الاجتماعية على المستوى الجهوي يتيح تخصيص الموارد بشكل أفضل ويضمن التكيف مع الخصوصيات المحلية، بما يعزز فعالية البرامج التنموية ويحقق عدالة اجتماعية أكبر (CESE, 2019).

ثالثًا: إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الجهوية

يُعد إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط الجهوي أداة استراتيجية لتعزيز المساواة وتحسين النتائج التنموية، ولا يقتصر دوره على البعد الرمزي، بل يمتد ليشمل تمكين المرأة في اتخاذ القرار، ودعم مشاركتها الاقتصادية من خلال برامج دعم المقاولات الصغيرة والمبادرات المحلية، وضمان ولوج متساوٍ للخدمات العامة مثل التعليم والصحة. وتعمل بعض الجهات على اعتماد برامج وجهوية شاملة للنوع الاجتماعي، تتضمن آليات لرصد الفوارق بين الجنسين، وخططًا للتكوين وبناء القدرات للنساء، بالإضافة إلى دمج اعتبارات النوع الاجتماعي في تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما تستعين الجهات بمؤشرات قياس الأثر الاجتماعي لتقييم نتائج مختلف البرامج، بما يتيح تعديل السياسات وفق النتائج الفعلية، وتشير الدراسات إلى أن إدماج النوع الاجتماعي يساهم في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة ويعزز النمو الشامل والتنمية المستدامة (UN Women, 2021).

رابعًا: تعزيز المشاركة المجتمعية والمجالس الاستشارية

لا تكتمل التنمية الاجتماعية إلا بمشاركة المجتمع المدني كفاعل استراتيجي يمثل صوت الفئات المحلية ويعزز مساءلة الجهات، ويشمل ذلك المنظمات غير الحكومية، والجمعيات المحلية، والنقابات المهنية، وهيئات الشباب والنساء. ولتعزيز هذه الشراكة، تُحدث الجهات هيئات استشارية توفر آليات لإشراك السكان في وضع الأولويات، وتصميم البرامج، وتقييم النتائج. وتسهم هذه الآليات في بناء ثقة المواطنين، وتقوية الرقابة الاجتماعية، وتحسين جودة القرارات، بما يعزز فعالية السياسات الاجتماعية ويضمن استجابة أفضل لاحتياجات المجتمع المحلي.

خامسًا: الربط بين العدالة المجالية والتنمية الاقتصادية

ترتبط العدالة المجالية ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد، إذ أن توزيع الموارد والخدمات بشكل متوازن يعزز الإنتاجية ويحد من الهجرة الداخلية، ويوفر فرص عمل أفضل. وتبرز أهمية التوازن بين المناطق الحضرية والريفية لضمان تنمية مستدامة وشاملة، ويشكل هذا الربط أحد المؤشرات الجوهرية لنجاعة الجهوية المتقدمة.(OECD,2019)

أن الجهوية المتقدمة ليست مجرد إصلاح إداري، بل هي أداة استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة. فالنجاح في تحقيق العدالة المجالية، والنهوض بالتنمية الاجتماعية، وإدماج النوع الاجتماعي، يتطلب تخطيطًا دقيقًا، آليات تقييم فعالة، مشاركة مجتمعية حقيقية، وإرادة سياسية قوية. وتضع هذه المرحلة الأسس للانتقال إلى تحليل أبعاد التمويل والموارد في المرحلة التالية.

6. تعزيز الموارد المالية للجهات، التمويل المحلي والشراكات مع القطاع الخاص

تعد الموارد المالية أحد أعمدة نجاح الجهوية المتقدمة، إذ لا يمكن للجهة ممارسة اختصاصاتها الاقتصادية والاجتماعية بفعالية دون توفر موارد مالية كافية ومستدامة. ويشمل هذا التمويل الموارد الذاتية للجهات، الدعم الممنوح من الدولة، بالإضافة إلى الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية. ويشكل تنويع الموارد المالية وتعبئتها بفعالية شرطًا أساسيًا لضمان استقلالية الجهة، وتمكينها من تنفيذ مشاريعها التنموية بكفاءة ونجاعة.

أولًا: الموارد المالية للجهة

تعتمد الجهات على مجموعة متنوعة من الموارد المالية لضمان تمويل مشاريعها التنموية، أبرزها الإيرادات المحلية، والتي تشمل الضرائب الجهوية مثل ضريبة النشاط المهني، ورسوم رخص البناء، وإيرادات الأملاك العقارية؛ والحصة من الموارد الوطنية، حيث تُخصص الدولة جزءًا من الموارد الضريبية المركزية للجهات وفق القوانين التنظيمية؛ بالإضافة إلى المساعدات والمنح التي تقدمها الدولة أو الشركاء الدوليون لدعم مشاريع محددة. ورغم هذا التنوع، تواجه الجهات تحديات عدة، أهمها محدودية قدرتها على تحصيل الموارد المحلية، وتفاوت الإمكانيات المالية بين الجهات الغنية والفقيرة، واعتماد بعض الجهات بشكل كبير على المساعدات المركزية، مما يحد من استقلاليتها. وقد أكّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن مواجهة هذه التحديات تتطلب وضع استراتيجيات لتعزيز الموارد الذاتية للجهات وتوسيع قاعدة الإيرادات الجهوية، بما يضمن تمويلًا مستدامًا للمشاريع التنموية ويعزز قدرة الجهات على التخطيط والتنفيذ الفعّال.(CESE, 2019)

ثانيًا: تنويع التمويل الجهوي

يمكن للجهات استكشاف مصادر تمويل غير تقليدية لتعزيز قدراتها على تمويل مشاريع التنمية، مثل الصناديق الاستثمارية الجهوية التي تمول مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية من خلال شراكات مع القطاع الخاص، والتمويل عن طريق إصدار سندات جهوية مخصصة لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، إضافة إلى الاستثمارات المشتركة مع المؤسسات الدولية، خاصة في مجالات التنمية القروية والطاقة المستدامة. كما تلعب شراكات القطاع العام والخاص (PPP) دورًا محوريًا في تعزيز التمويل الجهوي، من خلال تعبئة موارد إضافية، والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في إدارة المشاريع، وتقليل الضغط على الميزانيات المحلية. وتشير التجارب الدولية إلى أن نجاح هذه الشراكات رهين بوجود إطار قانوني واضح، وآليات شفافية ومساءلة فعّالة، وتخطيط استراتيجي يحدد المسؤوليات والمخاطر بين الأطراف المختلفة، بما يضمن تحقيق نتائج مستدامة وفعالة في التنمية الجهوية (OECD, 2020).

ثالثًا: تحسين فعالية تدبير الموارد المالية

يشمل التخطيط المالي الجهوي إعداد موازنات استراتيجية طويلة الأجل، وربط الإنفاق بالأولويات التنموية، واعتماد مؤشرات لتقييم الأداء المالي، وهو ما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويقلل الهدر، ويسهم في تحقيق النتائج المرجوة (CESE, 2018). ويرتبط التمويل الفعّال أيضًا بوجود آليات رقابة ومساءلة شاملة، تشمل التدقيق المالي الداخلي والخارجي، ونشر المعلومات المالية للجمهور، ومتابعة المشاريع لضمان الالتزام بالميزانية وتحقيق الأهداف المحددة. وتساهم هذه الآليات في تعزيز ثقة المواطنين بالجهات، وجذب الاستثمارات، وتحسين جودة الخدمات العمومية، بما يعكس قدرة التخطيط المالي الجهوي على دعم التنمية المستدامة وضمان استخدام أمثل للموارد.

رابعًا: الابتكار المالي والرقمي

يساهم الدفع الإلكتروني والرقمنة في تحسين فعالية التحصيل المالي على المستوى الجهوي من خلال تبسيط الإجراءات للمواطنين والمقاولات، وتقليل التهرب الضريبي، وتسريع صرف المنح والدعم المالي. كما يمكن اعتماد أدوات تمويل مبتكرة لدعم مشاريع التنمية، مثل السندات الخضراء للتمويل المستدام، والقروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وصناديق المشاركة في الأرباح مع القطاع الخاص. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن الابتكار المالي يمكن الجهات من تحقيق استدامة مالية أكبر وضمان تمويل مشاريعها التنموية، بما يعزز قدرة التخطيط المالي الجهوي على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (World Bank, 2020).

خامسًا: دور الشراكات الاستراتيجية

يسهم التعاون مع الجامعات ومراكز البحث في دعم الابتكار الاقتصادي، وتطوير المشاريع المدعومة علميًا وتقنيًا، وإعداد كفاءات محلية متخصصة قادرة على تلبية احتياجات التنمية الجهوية. كما يمكن للجهات تعزيز قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعاون مع القطاع الخاص الدولي عبر تسهيل إجراءات الاستثمار، وضمان استقرار الإطار التشريعي المحلي، وتوفير البنية التحتية والخدمات اللوجستية اللازمة. وتشير التجارب الدولية إلى أن هذه الشراكات الاستراتيجية تعزز القدرة التنافسية للجهة، وتسهم في خلق فرص الشغل، وتحقيق التنمية المستدامة. ويشكل التمويل الجهوي ركيزة أساسية لنجاح الجهوية المتقدمة، إذ إن تنويع الموارد، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتطوير أدوات مبتكرة للتمويل، وتحسين التخطيط المالي وآليات الرقابة، كلها عوامل حاسمة لضمان استقلالية الجهات وفاعليتها في تنفيذ السياسات التنموية. وتشكل هذه الخلاصة أساسًا للانتقال إلى المرحلة التالية المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية ومواجهة التغيرات المناخية.

خاتمة

تشكل الجهوية المتقدمة بالمغرب مشروعًا استراتيجيًا لإعادة توزيع السلطة والموارد، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على المستوى الترابي. وقد بينت الدراسة أن نجاح هذا الورش الإصلاحي رهين بتكامل ثلاثة شروط أساسية: الحكامة

الترابية، واللاتمركز الإداري، ونقل الاختصاصات بشكل متدرج ومدروس، إذ تتيح هذه الركائز للجهات ممارسة أدوارها بكفاءة وفعالية، بما يعزز الثقة بين المؤسسات والمواطنين.

كما أبرز البحث دور الجهة كفاعل اقتصادي محلي قادر على جذب الاستثمارات، وتحفيز التنافسية، وتعزيز الذكاء الاقتصادي، بالإضافة إلى إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة لتحقيق التنمية الدامجة، خاصة في العالم القروي والفئات الهشة. ويكتسب البعد الاجتماعي أهمية بالغة من خلال تعزيز العدالة المجالية، ودعم الفئات المستضعفة، وإدماج النوع الاجتماعي في السياسات الجهوية، إلى جانب إشراك المجتمع المدني في صنع القرار ومتابعة البرامج التنموية.

ويظل التمويل الجهوي واستدامته ركيزة أساسية لضمان استقلالية الجهات وقدرتها على تنفيذ المشاريع التنموية بكفاءة، من خلال تنويع الموارد، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتوظيف أدوات الابتكار المالي والرقمي، فضلاً عن التخطيط المالي الرصين والرقابة المستمرة.

وفي الختام، تؤكد هذه الدراسة أن الجهوية المتقدمة ليست مجرد إصلاح إداري، بل أداة شاملة لإعادة هيكلة التنمية الوطنية على أسس ترابية مستدامة، تدمج البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتحقق العدالة، وتضمن مشاركة فعالة للمواطنين، بما يمهد الطريق نحو نموذج تنموي متوازن ودامج يواكب التحديات المعاصرة.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

1. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .(2016) تقرير حول التدبير بالنتائج والحكامة الجهوية. الرباط، المغرب.
2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .(2018) العدالة المجالية والتنمية الترابية. الرباط، المغرب.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .(2019) تقييم السياسات الاجتماعية والتمويل الجهوي. الرباط، المغرب.
4. اللجنة الاستشارية للجهوية. (2011). ميثاق اللاتمركز الإداري وتوصيات الجهوية المتقدمة. الرباط، المغرب.

ثانيًا: المراجع الفرنسية والإنجليزية

7. OECD. (2019). *Regional Governance in Morocco: Advanced Decentralization and Competitiveness*. Paris: OECD Publishing.
8. OECD. (2020). *Public-Private Partnerships for Regional Development*. Paris: OECD Publishing.
9. World Bank. (2018). *Local Governance and Territorial Development*. Washington, D.C.: World Bank.
10. World Bank. (2020). *Investment Climate and Regional Development in Emerging Economies*. Washington, D.C.: World Bank.
11. Porter, M. (2018). *Competitive Advantage and Regional Development*. Harvard Business Review Press.
12. UNDP. (2020). *Sustainable Development Goals and Local Development Strategies*. New York: United Nations Development Programme.
13. UN Women. (2021). *Gender Mainstreaming in Local Policies and Regional Development*. New York: United Nations Entity for Gender Equality.